بعد انتهاء الحرب

مجلس الجيوب يتحرك لبدء أعمال النهب على حساب الجنوبيين

السلطة تفتح الجبهة مع المستهلك لخدمة التجار

ان اهمال السلطة للمطالب الشعبية وتعبئتها لحكم التجار واصحاب رؤوس الاموال والاعمال ، لم تكن مقتصرة طيلة فترة الحرب على الجبهة الوطنية والدفاع عن الجنوب وقرى الحدود ، بل ان الاهمال أسبغ كالعادة ليشمل جبهة القضايا الاجتماعية والعمالية .

بعد ان ادارت السلطة ظهرها للجنوب ولم تسمع طلقات المدافع والقنابل على القرى والمزارع وافقلت اذنيها امام صراخ الجنوبي النازح . وبعد ان استشهد ١٧ مواطنا وجرح ٦٣ مواطنا آخر ، وانتهت المعركة ووقف القتال، تحرك «الزعماء» و «المسؤولون» وقاموا بعدة زيارات استجمامية لتفقد الخراب والتشرد والاهمال ، وتحرك معهم «مجلس الجيوب» عارضا عليهم تقديم الشكاوى وفواتير الاضرار للتعويض عليهم . وهذه ليست المرة الاولى التي يعد «مجلس الجيوب» بالتعويض ولا يفي بوعده .

لسان الاحصر

هذا على صعيد الجنوب . اما على صعيد لبنان ، فان جبهة العمال والمستهلكين كانت اضرارها الاجتماعية لا تقل فداحة عن اضرار امن الجنوب .

فمنذ اليوم الاول للقتال ، اقدم الصناعيون على رفع اسعار منتوجاتهم وطرد عمالهم وسرحهم الى أجل غير محدود ، وأقدم التجار على رفع اسعار المواد الغذائية والمطلبات الضرورية واخفوا بعض المواد الجيدة والرغوا عنارهم من المأكولات والمواد الرديئة والتي مر عليها الزمن وذلك باسعار عالية وفاحشة وقاموا بدعاية واسعة في السوق ان الحرب ستطول جدا وان المواد الاسلاكية والضرورية ستفقد من السوق وسموب لبنان من الجوع وربما المجاعة

سمعية ، فتح التجار بهذه الطريقة وصرفوا بضائعهم باسعار ما كانوا يحلمون بها بسبب اقدام المستهلك على شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية بقوى حاجته وتكديه لمدة سنة كاملة وذلك في ظل غياب « مصلحة حماية المستهلك » و « رقابه وزارة الاقتصاد » على اسعار المواد والمنتوجات .

وعلى صعيد قطاع المطاعم والفنادق ، حقب شكل ملموس حركة السياحة والترانزيت وتناقص عدد رواد المطاعم والمقاهي واللاهي والفنادق ، بسبب الحرب طبعا ، مما ازعج اصحاب هذه المشاريع وازلام قطاع الخدمات ، فاقدموا على صرف بعض الموظفين دون انذار سابق واعطوا البعض الاخر اجازات اجبارية لتوفير بعض الفروش على جيوبهم وذلك في ظل غياب وزارة العمل واشؤون الاجتماعية .

السلطة والمستهلك

حتى لا نظلم الدولة كثيرا ، نقول بانها لا شك قامت بسلسلة تحركات ضد الاحتكار ، اذ فتحت جبهة مع المستهلك لا مع التجار ، وحملت المستهلك الصغير مسؤولية الغلاء وارتفاع الاسعار وفقدان المواد الغذائية والاحتكار ولم تقترب او توجه على الاقل انذارا للتجار الكبار والمستوردين ازلام النظام .

فقد صرح السيد عبدالرحمن اللادقي (رئيس دائرة مكافحه الاحتكار والغلاء !؟) فقال : « قد تكون اسعار هذه المواد مرتفعه اذا ما قورنت باسعار العام الماضي او الذي قبله ، والمؤول عن ذلك ضعف المواسم وارتفاع الاسعار في منطقة الشرق الاوسط والعالم » . الذن ليس الحق في الغلاء والاحتكار يقع على التجار بل على العالم والشرق الاوسط . ويكمل تصريحه قائلا : « ولكن خير للمستهلك ان يجد السلعة التي يريدها بسعر مرتفع نسبيا من ان يفقدها كليا ، وقد اضطرت بلدان كثيرة الى فرض نظام التقنين لتامين هذه المواد للمستهلكين » . اذن من الافضل للمستهلك اللبناني ان يشتري الرز والسكر واشياء والقمح والذرة .. الخ باسعار باهظة لا يقوى عليها صاحب الدخل المحدوم او المحدود من ان يفقدها السوق والمستهلك وهذا افضل ، برأي صاحب التصريح ، من التقنين وامين المواد الاولية باسعار عادية ، لان الدولة غير مستعدة لمحاربة التجار والاحتكار في زمن الحرب . كيف لا ، والدولة هي دولة التجار والاحتكار .

وينابع عبدالرحمن اللادقي تصريحه ، محملا المستهلك مسؤولية ارتفاع الاسعار والنقص في المواد الغذائية . فيقول : « في كل بلدان العالم عند حلول ازمة ما يعاني المستهلك والسلطة على تجاوزها ، فلا يعمد الاول الى شراء اكثر من حاجته اعتادية من السلعة المرتفعة السعر ، وربما استعاض عنها بسلعة مماثلة ادنى منها سعرا » ويكمل الاستاذ الفهيم تصريحه ، محملا الشعب اللبناني مسؤولية الاحتكار لا التجار والموردين واغنياء الحرب فيقول : « اما بهب المستهلك لشراء اكبر كمية منها ، فيرتفع السعر الما بعد ان يزداد الطلب وبقل العرض » ويختم رئيس « مكافحه الاحتكار والغلاء » والاصح رئيس مكافحة المستهلك ، بعد ان عرض نظريانه الاقتصادية العجيبة والغريبة ، الى النتيجة التالية ، وهي ان المستهلك « هو القوة الفعلية التي ترفع السعر وتخفضه سواء كانت المادة مسعرة ام حرة ، ومن دون هذا التعاون لا يمكن القضاء على اي ازمة نمونية » . اذن ، بعد ان تحمل المستهلك مسؤولية الغلاء وبعد ان يتهم الشعب اللبناني بمسؤوليه عن الاحتكار ، يتبرى صاحب هذه النظريات الجديدة بالدفاع عن « الاقتصاد الحر » اذ ليس عنده اي فرق بين « المادة المسعرة » و « المادة الحرة » من قبل الدولة . المهم ان يجوع المستهلك ويغرب عن الطعام والشراب ويستكف عن شراء الاغذية والحاجات حتى تسقط دولة الاحتكار والاستغلال وذلك بعد ان يكون قد مات جوعا ..

هذا على صعيد السوق الاسلاكية ، اما على صعيد الصناعة ، فلقد رفع اصحاب المؤسسات الغذائية اسعار منوجاتهم مستغلين ظروف الحرب ، بعد ان اقدمت عدة مؤسسات على صرف عمالها مثل « شركة المصنوعات المعدنية الخفيفة » التي صرفت لوحدها ٥٠ عاملا . واسهم في عملية رفع اسعار المنتوجات الصناعية اقدام « لجنة مراقبة الاسعار » التابعة لوزارة الاقتصاد على تقديم استقالتها لتتيح فرصة ذهبية لاصحاب المؤسسات الصناعية للاستفادة من الوضع المستجد ، الى اقصى حد .

هذا ، والجدير بالذكر ، ان الدولة تراجعت عن كل الكسبات التي حققها الحركة الوطنية على اثر ازمة الغلاء التي عقبت حوادث ايار الدامية وبعد اضراب ٢٨ آب الشهير استكارا للاحتكار ، اذ رفعت الرقابه عن ١٨ سلعة من اصل ٢٧ سلعة كانت الحكومة قد ادرجتها تحت الرقابة .

السلطة والاحتكار

رأينا كيف ان السلطة على صعيد جبهة المستهلك قد حاربت المدعومين واصحاب الداخيل المحدودة بشكل شرس لا هوادة فيه واتهمت الجماهير اللبنانية بانها سبب انفلاء والفقار السوق للمواد الاولية وبانها تتحمل مسؤولية الاحتكار وتشجع الجشع والاستغلال ، حتى وصلت لدرجة التهديد بانها ستقوم بحملات ملاحقة ومداهمة للبيوت لمصادرة ما عندهم من فائض المواد الغذائية .

اما على صعيد السوق الراسمالية والتبادل وعقود البيع والشراء واسعار الاراضي والابنية والايجارات وقطاع الورش، فلا علاقة للدولة بها.

وتتحدث المصادر على انه قد تم بيع ارض « ايدن روك » في منطقة الرملة البيضاء ، لاحد رجال الاعمال اللبنانيين بمبلغ ٦ ملايين ونصف مليون ليرة . وكذلك تتحدث المصادر عن انه قد تم بيع مبنى شركة شل (الهولندية) في محلة الروشة لاحد المتمولين من دبي بمبلغ ٧ ملايين و ٢٠٠ الف ليرة .

ولاحظت احدى الصحف « ان اسعار الاراضي لم تتاثر وان كانت موجة الارتفاع الكبيرة قد خفت بعض الشيء » وتوقعت الصحيفة « ان تعود موجة الارتفاع في قطاع الاراضي والبناء بعد استتباب الامن في المنطقة ، مع العلم ان كلفة البناء تضاعفت تقريبا بسبب ارتفاع اسعار مواد البناء المستوردة والمنتجة محليا » .

وتقول بعض المصادر ان « ارتفاع اسعار الاراضي واسعار مواد البناء انعكس بشكل واضح وسريع على اسعار الابنية وعلى مستوى الايجارات . ويخشى ، في حال استمرار هذا الوضع ، ان تقوم فجوة في الاوساط العمالية لانه لم يعد بامكان متوسطي الدخل تحمل اعباء الايجارات التي بلغت حدودا غير معقولة » .

وهكذا نرى وبكل بساطة ، كيف ان الجماهير اللبنانية تدفع الثمن دائما ، في ظل وجود سلطة الاحتكار والقمع والتخاذل الوطني . اذ تقع الحرب ، فيعمد قطاع الخدمات وخاصة اصحاب الفنادق واللاهي والمطاعم على صرف الموظفين والمستخدمين للتعويض عن نقصان الزبائن والسياح ، ويعمد اصحاب المؤسسات الصناعية الى رفع اسعار منتوجاتهم وصرف عمالهم بالعشرات ، ويعمد التجار الى تخزين المواد الاولية الجيدة واخفائها من السوق وانزال ما تبقى عندهم من مواد غذائية رديئة باسعار فاحشة وعالية الثمن مما يضطر المستهلك على شرائها مفضلا الحياة على الموت من الجوع . وايضا في زمن الحرب ، حيث لبنان لا « ناقة له ولا جمل » فيها ، تزدهر اوضاع التجار واغنياء الحرب والمحتكرين والمستوردين على حساب المستهلك والايدي العاملة والجماهير ، فترتفع اسعار الاراضي والابنية ومواد الورش او تحافظ على سعرها ، وبفضل نظام « الاقتصاد الحر » ترتفع الايجارات بالمقابل بسبب ارتفاع اسعار الارض والبناء ، فيدفع الثمن المستهلك الصغير او العامل الفقير او العاطل عن العمل او الذي تشرد من عمله بسبب استغلال الراسمالي لوضع الحرب .

هذا هو قانون « الاقتصاد الحر » وهذه هي ضريبة الشعب اللبناني للراسمالية اللبنانية التابعة . اذ الجماهير اللبنانية دائما تدفع ثمن ازمات النظام اللبناني والراسماليون دائما يقبضون ثمن استفادتهم من هكذا نظام ! وكل سنة تدور الدائرة ، ومع كل دورة يزداد الغني غناء ويزداد الفقير فقرا .. ويبقى لبنان من وجهة نظر الطبقة الحاكمة ، اخضر ■■

رئيس اتحاد عمال الكويت يقول للمدف

لا بد من تأميم شركات النفط الاحتكارية سواء كانت هناك حرب ام لا

تسليح الجماهير العربية أفضل ضمانات استمرار القتال

اندلعت الحرب الرابعة في منطقة الشرق الاوسط وكان لاندلاع هذه الحرب ، تاثيرات سياسيه واقتصادية هامة تركت اثرها على خارطه الشرق الاوسط ، وكان لدخول النفط في الحرب الرابعة ما بين اسرائيل والدول العربية له اثرا كبيرا وخطيرا . والحديث عن موضوع النفط كسلاح اقتصادي يدخل المعركه القومية لاول مرة ضد العدو يعطي هذه المنطقة الاهتمام الخاص الذي كانت دائما تحوز عليه في المخططات الاستراتيجية للدول الكبرى ومن ثم لتحديد الاتجاهات والتيارات السياسيه في العالم ، من هنا نجد انه في الظروف التي اتخذت فيها قضية نفط الشرق الاوسط تؤثر بشكل مباشر وخطير على مجريات الحرب المندلعه الان في المنطقه فان للعمال العرب ايضا دورا خطيرا ومهما ينتحدد ليس في تاثيرهم على المصالح الامبريالية فقط رغم اهميه ذلك وانما في كونهم القوة المؤثرة والضاغطة باتجاه تسيير الاحداث وتحريكها واعطائها النتائج التي ترغم امريكا على الخضوع لمطالب الامة العربية، لذا فقد انعقد في طرابلس الغرب بليبيا ما بين ١ — ٢ تشرين ثاني مؤتمرا لرؤساء اتحادات النقابات العمالية العربية وخرج بمجموعة من التوصيات والقرارات ستثبت خطورتها فيما لو تهيات لها الظروف واخذت طريقها الى حيز التطبيق .

وقد مر في بيروت رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت الرفيق حسين صقر وسكرتير الاتحاد الرفيق مطر سلمان بعد ان شاركا في اجتماع رؤساء الاتحادات العمالية العربية الذي انعقد مؤخرا في ليبيا ، وقابلت مجلة الهدف الرفيقين واخذت منهما مجموعة من المواقف حددت بعض ملامح النضالات العمالية في المنطقة على اثر اندلاع الحرب.

حول دور العمال العرب في المعركة الدائرة بين الامة العربية والتحالف الصهيوني الامبريالي العادي قال :

ان الطبقة العاملة العربية تتحمل الان مسؤوليات كبيرة من اجل دعم المعركة اقتصاديا ولكي تؤدي دورها الكامل فلا بد من لعب دور اساسي كطبقة عاملة عربية تؤثر في ادامة الحرب واستمرارها وفي تحقيق الانتصار على قوى العدوان ، ومن ثم تشكل كطبقة موقفا باتجاه رفض كل الحلول الاستسلامية التي تحاول القوى الامبريالية تمريرها كحلول دائمة للمنطقة ، لا بد ان تكون مطالب المعركة واضحة ومحددة ونابعه من قناعات الجماهير العربية وليس عباءا على هذه الجماهير .

وفي هذه الظروف ندور العمال في الدول المقابلة يختلف عنه في الدول البعيدة عن ميدان القتال، بينما تتحدد مسؤوليات الطبقة العاملة في اقطار المواجهة بسد احتياجات الحرب وما تتركه من دمار وهي تقف في معركتها ضد عدو شرير غادر ومسلح بشكل جيد ، هذا الدور يختلف عن الدور المطلوب انجازه من العمال العرب في الدول غير المحاربة بشكل مباشر وهنا يأتي الحديث عن مقاطعة البضائع الامريكية والموانيء الاجنبية والبواخر الامبريالية وكل ما يمكن ان يشكل عباء اقتصاديا على المعركة العربية . ويجب ايضا على الطبقة العاملة العربية خارج الدول المقاتلة ان تشكل من نفسها سياجا جماهيريا واعيا لكل محاولات التسلل الرجعي والوقوف ضد هذه المحاولات لكي لا تسمح للقوى الرجعية تسلق مسيرة الجماهير الشعبية التي تصنعها هذه الايام بتضحياتها ودمائها .

● ما هو المدى المؤثر للاجراءات التي اتخذتها الانظمة العربية المصدرة للنفط ضد مصالح امريكا وهولندة بالذات وضد الشركات الامبريالية بشكل عام ؟

— كان واضحا منذ البداية ، وما زال ، خطوره الدور الذي يمكن ان يلعبه سلاح النفط في المعركة ويمكن ملاحظة ذلك ومراقبته من الدول والانظمة الاوروبية بالذات والتصريحات التي اطلقتها وتطلقها امريكا حول مشكلة ازمة الطاقة تعكس مدى الازمة الخانقة التي ستواجه امريكا في الفترة الزمنية القادمة وهذا ما دعا نيكسون لان يأمر بان يشكل مجلس مختص لمواجهة النقص في الطاقة وللبحث عن بدائل لموضوعة النفط في الشرق الاوسط الا انه ورغم الاهمية التي تشكلها قضية تخفيض النفط العربي ٢٥ بالمئة وقطعه عن امريكا وهولندة فان هذه الحقائق لا يجب ان تخفي مجموعة من الامور لا بد من تثبتها ونوضيحها :

١ — ان قطع النفط عن امريكا وهولندة بعد موقفها من اسرائيل في الحرب الاخيرة ليس بمستوى الدور الذي لعبته امريكا وهولندة في هذه الحرب .

٢ — ان الجواب على تدخل امريكا المباشر في الحرب بجانب اسرائيل يجب ان يكون متناسبا مع خطورة الدور الذي لعبته امريكا في هذه الحرب والدور المطلوب هو تاميم شركات النفط الامريكية العاملة في المنطقة العربية .

٣ — لا بد ان يستمر تخفيض النفط عن الدول الاوروبية المساعدة لاسرائيل وغير المساعدة لتشكل وسيلة ضغط على امريكا لارغام اسرائيل على القبول بمطالب العرب ومن ثم لتصل نسبة التصدير للبترول العربي الى هذه الدول الى حد لا تستطيع فيه هذه الدول تحويل حمولة اية باخرة لسد النقص عند امريكا .

٤ — النقطة الاساسية التي لا بد من الاشارة اليها هي ان الرقم الذي اذاعته امريكا والصهيونية والقائل ان ٦ بالمئه كلم كاذب وغير حقيقي ، اذا اخذنا بعين الاعتبار النسبه التي تستهلكها امريكا من النفط العربي خارج امريكا فهي تزيد بشكل اكثر عن حاجة امريكا الداخلية للبترول العربي وهذا ما تحاول امريكا اخفاءه والتقليل من اهميته.

● ما هي الحلول العملية في تقديركم الاكثر املاءما التي يمكن توجيهها الى مصالح الامبرياليين في المنطقة العربية ؟

— انا نقر اهمية الاجراءات الحالية التي تهدف سواء تخفيض البترول او قطعه عن الدول الامبريالية خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ماذا يشكل النفط العربي على صعيد استهلاك الصناعة الاوروبية والامريكية ومدى الاعتماد شبه الكامل على البترول العربي وعلى المستهلك العادي خاصة مع دخول فصل الشتاء الا انه في نفس الوقت الذي نشدد فيه الطلب والحاجه الاوروبيين على البترول العربي فان الموقف السليم تاريخيا وقوميا يبقى في السيطرة على مقدراتنا البترولية بشكل كامل ولا بد من خطوات تاميمية في هذه الفترة بالذات تشمل على الاقل الحصص الامريكية على ان يتبع ذلك خطوات تاميمية تطاله لكل الاحتكارات البترولية في المنطقة ، وليس هذا الموقف محصور في مطالب العمال الكويتيين وانما هو مطلب لكل العمال العرب حيث اقر المؤتمر الذي عقد في طرابلس الغرب على « النضال من اجل التاميم الكامل للبترول العربي ووضعه كسلاح حاسم في المعركة وخاصة الحصص التي تملكها الشركات الامريكية والهولندية والدول التي تساند العدو الصهيوني » .

ومن ثم فان الخطوات الناجحة للمشاركة في المعركة تتعدى هذه الخطوات لتصل الى النضال النوري الجماهيري الذي هو احد الاسلحة الاساسية لمواجهة العدوان وحلفاءه ، فمن خلال تسليح الجماهير في المدن والقرى والمصانع يمكن ان نعطي بعدا جماهيريا عميقا للمعركة فالسلاح في ايدي الجماهير من اهم ضمانات استمرار القتال في المنطقة العربية وسوف يعطي القوى الوطنية والقومية المسيطرة على مقدرات الجماهير ليس على الصعيد الاقتصادي فقط وانما على الصعيد العسكري ايضا ، بذلك نكون قد عبرنا مرحلة نصل بعدها الى وضع نكون فيه قادرين على تحقيق وتقرير ما نريد .

من هنا نقول ما دمنا نتحدث عن الموقف النفطي فاننا ايضا نثبت حقيقة اساسية وهي ان مسالة التاميم لا يجب ان تاخذ اهميتها من خلال ما اثارته حرب تشرين وانما لا بد ان تعتبر موضوع التاميم حق للشعب العربي في السيطرة على حقوقه وثرواته الطبيعية سواء كان هناك تدخلا امريكيا ام لم يكن سواء كان هناك معركة قومية او لا ■■

في هولندا . ومن هنا بوزع الى جميع انحاء العالم بما فيها امريكا واسرائيل . كما ان بعض البواخر التي تغادر الموانيء العربية يمكنها تفريغ حمولتها في احد البواخر في وسط البحار في بواخر اخرى .

لقد ساهمت الكويت في المعركة عسكريا بقدر الامكانيات المحدودة الا انها ولا شك تستطيع ان تلعب دورا قياديا بتاميم جميع المصالح الامريكية اسوة باشقائها العرب كعراق الثورة وليبيا البطلة والجزائر المجاهدة الذين قاموا بضرب المصالح الامريكية وتاميمها .

اننا نطالب بتاميم حصة شركة جولف الامريكية في شركة نفط الكويت بواقع ٥١٪ على الاقل ومصادرة شركة الزيت الامريكية واذا لم يتم ذلك فان المؤتمر العمالي يدعو الى وقف ضخ النفط نهائيا بالشركتين المذكورتين ابتداء من صباح الثلاثاء الموافق ٧٣/١٠/٢٣ ولمدة ثلاثة ايام وذلك انذارا الى الولايات المتحدة الامريكية ولكل من يساند العدوان الصهيوني وتدعيما لصمود جنودنا البواسل على ارض المعركة .

ان هذا الاضراب المحدود سوف تتبعه اضرابات اخرى حتى تتحقق مطالب شعبنا الوطنية للسيطرة على ثرواته الطبيعية وحتى يندحر العدوان . ■■

لصالح المعركة » .

وقال البيان :

« ان المؤتمر العمالي الذي عقد في ٢١ اكتوبر ١٩٧٢ .

يناشد الحكومة واعضاء مجلس الامة والهيئات الشعبية والشعب الكويتي العظيم الوقوف بحزم ضد المصالح الامريكية . ويناشد العمال العرب عامة وعمال الخليج والجزيرة العربية خاصة كل القوى الوطنية والتحرك لضرب المصالح الامريكية والضغط على حكوماتها لاتخاذ مواقف اكثر ايجابية .

● لقد اصدرت الحكومة قرارا بوقف الضخ عن امريكا وتخفيض الانتاج الى ١٠٪ والمؤتمر العمالي يريد ان يوضح بعض الحقائق حول هذين القرارين . —

● ان نسبة ما تستورده امريكا من النفط الكويتي يتراوح ما بين ٢ — ٣٪ فقط . وهذه نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لاستهلاك امريكا . ويمكن تعويضها من بعض مناطق البترول الاخرى مثل ايران وغيرها .

الى مخازن النفط الكبرى في اوروبا مثل الهرى بي» ان ما يصدر من البترول الى الخارج يذهب في بريطانيا و « جينوا » في ايطاليا و « روتردام »

عمال الكويت يطالبون بتأميم شركات النفط الأميركية

طالب الاتحاد العام لعمال الكويت ، في بيان صادر عن المؤتمر العمالي الذي عقد في مقر الاتحاد في الكويت ، الحكومه الكويتية بتاميم حصص شركات النفط الامريكية العاملة في الكويت، كما دعا الى وقف ضخ النفط في شركة « جولف » الامريكية ومصادره ممتلكات شركة الزيت الامريكية بسبب الموقف الامريكي من الصراع العربي — الصهيوني وتزويد الولايات المتحدة الامريكية العدو الاسرائيلي باحدث الاسلحة والعتاد الحربي .

وجاء في البيان : « في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها امتنا العربية فان دول البترول تتحمل مسؤولية تاريخية امام جماهيرها ونجاح المعركة المصيرية وذلك باستعمال البترول كسلاح فعال